أكثر من 2150 شكوى تكشف خلل قطاع الطيران السعودي

فقد سجّلت الهيئة العامّة للطيران المدني، في مايو 2026، (2155) ألفين ومئةً وخمسًا وخمسين شكوى، ضدّ الناقلات المحلية، تصدّرتها شكاوى الرحلات، ثم التذاكر، فالأمتعة.

ورغم ترويج التقرير، لكَون الخطوط السعودية الأقلّ شكاوى، بمعدل (43) ثلاثٍ وأربعين شكوى لكلّ مئة ألف مسافر، فإنّ نسبة المُعالجة لم تتجاوز (81) واحدًا وثمانين بالمئة، أي إنّ جزءًا مِن شكاوى المواطنين بقي خارج الاستجابة الكاملة.

وهنا، تكمن المشكلة؛ فالمؤشرات الرسمية لا تُعالج جذور الإهمال والفساد الإداري داخل قطاع يُفترض

أنه واجهة للبلاد أمام المسافرين.

أما الحديث عن مطاراتٍ حقّقت نسَب مُعالجة كاملة، فلا يلغي حقيقة أنّ المواطن ما زال يدفع ثمن سُوء الإدارة، مِن اضطراب الرحلات إلى مشكلات التذاكر والأمتعة.

فالخلل ليس في الشكوى نفسها، بل في سلطةٍ تتعامل مع أصوات الناس كبياناتٍ إحصائية، لا كحقوقٍ يجب إنصاف أصحابها ومحاسبة المُقَصّرين فيها.

وهكذا، تكشفُ أرقام مايو، قطاعًا يراكم الشكاوى تحت عناوين الجودة، فيما يواصل النظام السعودي تغطية الإهمال الرسمي بلغة المؤشرات والإنجازات المعلّبة.